

الفساد وحكم القانون الحاجة الى نهج تنموي تشاركي

أ.و. عرنان ياسين مصطفى
كلية التربية بنات / جامعة بغداد



ملخص

أضحت المشاكل الاجتماعية في العراق احد المتغيرات المهمة في البناء المجتمعي ، بعد سلسلة من الأزمات والحروب والاحتلال ، تركت آثارا مباشرة وغير مباشرة على المؤسسات البنيوية وعلى الإنسان العراقي بشكل خاص، وتمثل أخطر الظواهر قلقا على امتداد العقدين الاخيرين، بسبب المنحنى التصاعدي الذي ترسمه قضايا الفساد في المؤشرات الوطنية والمحلية.

والعراق كغيره من البلدان المتحولة ، تعرض وبتأثير عوامل خارجية وداخلية، الى تحديات هددت البنى المؤسسية وعمقت مخاطر التمييز الاجتماعي، وأدت بشكل أو بآخر الى تصدع في مستوى الامن الاجتماعي، كما تعرضت الى تحديات جديدة تمثلت في ارتفاع مستويات الجريمة المنظمة، والفساد (المالي والاداري)، والحراك الاجتماعي المزيّف، وجنوح الاحداث، والادمان على المخدرات، وتجارة الجسد والاستغلال الجنسي وغيرها، كما شهدت مؤشرات التنمية البشرية انخفاضاً كبيراً بسبب تدهور البنى التحتية: تأخر عمليات التعليم وتخلّفها (نسب الالتحاق، ارتفاع نسب التسرب، التمييز ضد الاناث...الخ)، وصعوبة إيجاد فرص عمل دائمة، وظروف معقدة تتصل بالجانب الاقتصادي والمعيشي (دخل منتظم، القروض، السكن....الخ). إن تلك المظاهر من الانحراف تتميز بطابع الضرر الشامل والممتد، والتي تنعكس سلباً على حياة عامة الناس ومكانة الدولة في المجتمع الدولي ومستقبلها الاقتصادي والسياسي على المدى البعيد، فجرائم الارهاب التي أخذت طريقها الى المجتمع العراقي مؤخراً، تصيب الابرياء والممتلكات العامة والبنى التحتية واسباب الرفاهية الاجتماعية. كما تصيب جرائم الفساد (الاداري والمالي) التي تستنزف جزءاً كبيراً من الاموال العامة وإيرادات الدولة والمنح والقروض التي تقدمها الدول المتقدمة والبنوك الدولية، مما يعيق خطط البناء والتنمية ويضر بحقوق عامة الناس في أدنى متطلبات الحياة كالصحة والتعليم والغذاء...الخ.

ولعل السؤال المهم الذي يطرح هنا: كيف أثرت الازمات (الحروب الحصار والاحتلال)؟ وما نجم عنها في النسق القيمي السائد لدى السكان العراقيين والمتعلق بطغيان حالات الفساد والانحراف، وكيف يمكن قراءة هذه التحولات، وكيف نكون موضوعيين في قراءتنا لها، وماهي الخطوات والمسارات المناسبة لمواجهتها؟ إن الاجابة عن هذا السؤال تتطلب الإشارة الموجزة الى ماتعرضت له القيم الاجتماعية ذات الصلة بالفساد من تغيرات في ظل الازمات والعولة، هذه الاسئلة وغيرها تحاول هذه الورقة الاجابة عنها من خلال تشخيص أهم التحولات التي طرأت على المنظومات القيمية، كما ترصد وتحلل الفرص والمخاطر التي تطرحها المستجدات.



مقدمة

لم تعد ظاهرة الفساد باشكالها المتعددة مقتصرة على بلد دون الآخر او كتلة دون اخرى، إذ تشير صحيفة The Straight Times السنغافورية، ان الرقم العالمي للفساد والرشوة يرتفع اليوم الى ٢٢٢ مليار دولار سنوياً، منها ٨٠ ملياراً تتبادلها الايدي في الاسواق النامية، ومشاكل الفساد ليست بالامور الجديدة، إذ انها ترجع الى عصور ماضية، فقد عثر فريق هولندي من علماء الآثار على قائمة موظفين فاسدين معروفين في الحكومة في موقع في سورية يعود تاريخه الى ٣٥٠٠ سنة مضت (١). وعلى الرغم من ان تكلفة الفساد ليست متفردة، إلا انها بشكل خاص ذات تأثير حاد على الاسواق النامية، فمنذ وقت ليس ببعيد ظهر كم كبير من التحليلات والاهتمامات تركزت على موضوع الفساد ودوره بوجه خاص في الحد من النمو في البلدان النامية، وقد أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي ضياع ٣٠٪ من المساعدات العالمية لأحد البلدان النامية بسبب الدفع لافساد موظفي الحكومة ومريديهم من الاصدقاء الحميمين، إنها بكل تأكيد ظاهرة لا تقتصر على البلدان النامية فحسب، بل تمتد لتشمل البلدان المتقدمة ايضاً، حيث يلعب الفساد دوراً مهماً في تراجع الكفاءة الاقتصادية فيها (٢).

١- مارك هاينز دانيال، عالم محفوف بالمخاطر: استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة، تعريب : ادهم شاكر عزيمة، مكتبة العبيكان، الرياض،

٢٠٠٢، ص ٣٠٦

٢- المصدر نفسه.

١- الفساد كمشكلة اجتماعية:

ما هو الفساد ؟ ولماذا نبحت في موضوع كهذا؟ وما هي علاقته بالمشاكل الاجتماعية والازمات ؟ وما هي مصادر تهديده للأمن الاجتماعي؟ وماهي المنظومات القيمية الحاضنة للفساد؟ وما هي آثارها وانعكاساتها على البنى والوظائف المجتمعية؟ وما العمل إزاء ذلك؟

إنها بدون شك علامات استفهام كبيرة، تتجاوز إجاباتها الحيز المحدد لهذه الورقة، غير أن طرح الأسئلة لا يقل أهمية عن الإجابات المفيدة عنها، لاسيما في موضوع باتت أهميته وخطورته تقع في دائرة اهتمامات المختصين في المجالات القانونية والنفسية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية، هذه الأسئلة وغيرها ستكون محاور أساسية لهذه الورقة ونأمل أن تكون الإجابة عنها مدخلا لدراسات أكثر عمقا.

وإذا كان قد ساد بحوث الفساد نزعة إمبيريقية (تجريبية) بيئية، تغفل دور النظرية في توجيه البحث وتوضيح رؤياه، كما تهتم بالأساليب الفنية البحثية المحدودة أكثر من الاهتمام ببلورة موضوع البحث وصوغ مشكلته صوغاً علمياً واضحاً، الأمر الذي جعل أنصار هذا الاتجاه يجمعون العديد من البيانات والمؤشرات التي لا تتجاوز الأوضاع الراهنة بشأن طبيعة الفساد وأبعاده ، ومن هنا، فإن التصدى لدراسة الفساد تتطلب - كما ذهب عالم الاجتماع سي رايت ميلز C. W. Mills - ضرورة تسليح الباحث بما أسماه "الخيال العلمي الاجتماعي" حتى يتسنى إدراك أبعاد المجتمع وقضاياه، فهذا الخيال قادر على أن يساعد الباحث في فهم أن الفرد جزء من بناء اجتماعي، وأن البناء الاجتماعي جزء ومرحلة من مراحل التاريخ، وبالتالي إدراك سياق المشاكل ، بوصفه سياقاً بنائياً وليس فردياً او شخصياً او ذاتياً (٣).

في اطار ماتقدم يمكن القول إن الدراسات الخاصة بالفساد انطلقت - في أغلبها - من رؤى إمبيريقية تقوم على تجميع المؤشرات والبيانات المتعلقة بواقع الفساد في العراق دون ربط هذه المؤشرات والبيانات بالسياق المجتمعي الذي يعطيها دلالاتها ويكشف عن مضامينها، الأمر الذي يستلزم ضرورة تبني رؤية نظرية أشمل تقوم على البحث في البيئة الاجتماعية للمجتمع عبر مراحل مختلفة، والتي ساهمت وبشكل مباشر في الوجود المتفاقم للفساد في الوقت الراهن.

٣- عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤٤، أغسطس ١٩٨١، ص ٢٢٧.



أ- ماهي المشكلة الاجتماعية؟

يعرف روبرت لور (R. Lauer) المشكلة الاجتماعية بأنها : ((ضروب من الحالات او الانماط السلوكية التي تتسم ب : (١) تناقض واضح مع الظروف والحالات والانماط السلوكية السائدة، ومن ثم يعرف بكونه سلوك يتناقض مع نوعية الحياة المرغوبة. (٢) مظهر سلوكي ناجم عن تأثير مجموعة من العوامل تعمل على مستويات متعددة وقد يستمر لمدة طويلة. (٣) ينطوي على اشكال متعددة للصراع بين الجماعات الاجتماعية. (٤) يتطلب فعلا اجتماعيا لتأمين الحلول المناسبة)). (٤)

وإذا كان لابد من التمييز بين المشكلة الشخصية والمشكلة الاجتماعية، فإننا نجد ان المشكلة الشخصية تقع اسبابها وحلولها ضمن البيئة المباشرة التي يتفاعل معها الشخص، بينما تقع اسباب وحلول المشكلة الاجتماعية خارج إطار البيئة المباشرة للشخص، ويرى سي رايت ميلز ان المشكلة الشخصية تمثل اضطرابا في بيئة الشخص، بينما تمثل المشكلة الاجتماعية في نظره المظاهر العامة للبيئة الاجتماعية (٥).

وفي العراق تعد ظاهرة الفساد المالي والاداري من أخطر المشاكل التي خلفتها ظروف الحصار والاحتلال وعجز الدولة او انقسامية المجتمع، طالت العراقيين عموماً غير ان اخطرها هو ذلك الذي وقع على المؤسسات البنوية للدولة وتحملت جميع شرائح المجتمع اعباء المباشرة وغير المباشرة.

لقد أسهمت ظروف الأزمات التي تعرض لها المجتمع العراقي ولعقود ثلاثة في انهيار منظومة الضبط وتحلل في المعايير وتدهور تدريجي في ثقافة النزاهة، وساهمت في تحطيم الروح المعنوية الموجودة في الخدمة الحكومية، والمجتمع عموماً، ودفعت تلك الظروف البعض إلى استخدام الرشاوى والتزوير وأي شكل من أشكال المحسوبية في الحصول على المكاسب المادية من السلع والخدمات.

فالفساد الإداري والمالي-وهو إساءة استخدام الجهاز الحكومي لأغراض النفع الخاص- يمثل أهم التحديات للحكم الرشيد في بلد غني بالموارد الطبيعية مثل العراق، اذ تأخذ المخاطر الناجمة عن الفساد أشكالاً متعددة تمتد من الرشوة الصغيرة إلى الأشكال المنظمة الكبيرة، التي تتطلب حشداً مجتمعياً، وتتطلب تبني معايير خارجية للمساءلة بضمنها الإعلان عن الموجودات، المسوحات الشفافة وغيرها.

لقد بات الفساد يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية في العراق، تؤثر تأثيراً عميقاً على ثقة الناس بالمستقبل.

ب- الفساد و الاختلالات البنوية:

تركت الازمات المتعاقبة في العراق آثاراً تراكمية على البنية الاجتماعية، وما توفره من تسهيلات وظيفية، وعلى الشخصية العراقية من حيث قدرتها على التكيف والتصرف بدرجة من العقلانية والمرونة والانجاز، على نحو ينسجم مع ما هو مشهود للإنسان العراقي من عطاءات حضارية، وقد صاحب ذلك تبديد للموارد المادية والبشرية، أدى إلى انتشار الفقر والبطالة والتهميش والإحباط، واتساع دائرة العنف، وتراجع قدرة المجتمع على الاحتفاظ بدرجة من التوازن المؤسسي، فضلاً عن عمق الهوة بين النخب السياسية ذات المصالح المتعارضة والشارع المثقل بهجوم الحرب والاحتلال.

4 . Robert H. Lauer and Jeanette C. Lauer, "Social Problems and the Quality of Life", McGraw-Hill, New York, 2006 .

5 . Ibid .

إذ بات الشارع العراقي مثقلا بهجوم متراكمة بسبب التصدع المتزايد للنظام الاجتماعي من خلال العنف، وفقدان الاحترام، والجريمة، والتراجع في البنى العائلية، وتغير دور المرأة وتهميشها، والارتفاع في نسبة الفردية على حساب الافتداء والاندماج الاجتماعي، وتآكل بالمعايير التربوية والفكرية، ينجم عنها مستويات متدنية من التطلعات والمنجزات التربوية.

إن الآثار التي تمخضت عن الازمات كثيرة، ومتداخلة التفاصيل، ويصعب تصنيفها، غير أنه من الممكن الإشارة إلى أهمها، مع ملاحظة أنها تتناسل من بعضها، فتتراكم قيمها وآثارها وتزداد تداخلا. لذا لا بد من النظر إليها على نحو كلي، فنحن بإزاء مجموعة معقدة من الظواهر، والسلوكيات الانحرافية، تفصح عن آثار مباشرة وغير مباشرة للازمات، كما تفصح عن مجموعة أخرى، يمكن تحليلها كونها إضافات تنبثق من البنية الاجتماعية ذاتها، فالتضخم الاقتصادي مثلا يؤدي دور المعجل في تدهور القيم الاجتماعية والمرجعيات الموجهة للسلوك، حيث تحل روح الاستباق محل المنافسة الشريفة، والفردية مقابل السلوك الجماعي، والاختلال بين الذات الواقعية والإدراكية، وطفغان مشاعر الاغتراب على الانتماء والتباين الحاد بين الأجر و تكاليف المعيشة، وانهيار التوازن بين الحقوق والواجبات.

أدت الازمات التي عصفت في المجتمع العراقي خلال العقدين الاخيرين إلى نتائج خطيرة ألقت بظلالها على البنى المؤسسية كافة، ولعل اخطر تلك الآثار بث التضخم في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية، وبسبب استمرار الازمات لفترة طويلة كانت آثارها بنيوية على المجتمع، بمعنى إنها تأسست وترسخت في عمق الممارسة اليومية الاجتماعية بحيث حازت آلياتها على الاعتراف الاجتماعي وتغلغلت في الحس الجمعي للناس، أينما كانوا في الريف أو المدينة، والواقع ان التضخم أدى بالنسبة للمتغيرات السوسولوجية والنفسية دور المضاعف أو المساعد (حسب نظرية عالم الاجتماع سملسر) بالمعنى السوسولوجي، فكلما فاقم التضخم من انخفاض القيمة الشرائية للنقد كلما أدى ذلك الى تدهور اكبر في منظومة القيم الاجتماعية التي تمثل السداة التي تضم لحمية الخيوط الدقيقة في تماسك النسيج الاجتماعي. وقد نجم عن ذلك كله ان خرجت سلوكيات من عقالها، واضطربت هرمية السلطة، وانتشرت مظاهر الاعتداء على الملكية العامة، واستشرت حالات الفساد الإداري (الرشوة والتزوير والاختلاس)، وشاعت المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية وغيرها من المظاهر والتحديات التي تهدد الأمن الإنساني والوطني (٦).

إن أهم العوامل المساعدة على تفشي الفساد في العراق هي: (مركزية وبيروقراطية الحكومة، والاقتصاد الريعي المعتمد على عائدات النفط)، فالاقتصاد الريعي والبناء القبلي - الطائفي يشكلان بيئة حاضنة للفساد (٧)، وعدم وجود التزام سياسي واضح لمكافحة الفساد في جميع مستويات الحكومة وعلى جميع الصعد، وضعف سيادة القانون، وضعف أداء الأجهزة الرقابية، وتدني أداء المجتمع المدني، اعتماد سياسة المحاصصة في معظم مفاصل الدولة، جميعها عوامل تساعد بشكل او بآخر على استشراف ظاهرة الفساد في العديد من مفاصل الدولة.

٦- د. عرنان ياسين مصطفى، سوسولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم: العراق نموذجا، عمان، دار اشراء للنشر، ٢٠١١، ص ٨٩.
٧- للمزيد ينظر: علي زيد الزعبي، و د. خلدون النقيب، بحث مقدم الى ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: حالة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤-٢٣، ايلول ٢٠٠٤.



وفي الواقع ان الشباب غير القادر على تحقيق ذاته في أسواق العمل المشروعة، يمكن أن يجد نفسه مضطرا للانخراط في أسواق غير مشروعة إجتماعيا وأقتصاديا، إن التناقضات العميقة بين آمال الناس لاسيما الشباب المتعلقة باقتصاد العولة، وعدم اختيار قيم اجتماعية من ناحية أخرى، يخلق حالة من حالات فقدان التوجيه الاجتماعي وتهميش أدوار الناس لاسيما المتطلع منهم للاستقرار وبناء مستقبل آمن. هذه الآثار وغيرها تؤدي على مستوى الفرد إلى شيوع حالة من التوتر والصراع الداخلي، وإلى الإحساس بالإحباط وعدم الرضا، والفشل في أداء الدور على النحو المرسوم اجتماعيا، وفي إقامة علاقات ذات مضمون لا يخلو من المصالح الضيقة أحيانا، أما على المستوى المجتمعي، فإن الحالة أدت إلى ظهور مشاكل اجتماعية وسلوكية معقدة لعل في مقدمتها توقف عملية التنمية، وانهيار المؤسسات الاجتماعية، وضيق فرص العمل، وتدهور أوضاع الأسرة، وتراجع النظام التعليمي والصحي، وضعف وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، مما فسح المجال واسعاً لشتى أشكال العنف والإرهاب والجريمة، وتعاضل أعداد العاطلين والمشردين والمهجرين وأطفال الشوارع، والمتسولين والمرضى والعوقين، وغير ذلك من الفئات المهمشة ذات القدرات المدنية التي غالباً ما تفشل في مواجهة تيارات الحياة فتضطرب للبقاء في قاع المجتمع خارج الشعور بالانتماء والمواطنة، كما أدت هذه الحالة إلى ظهور فئات طفيلية من المضاربين والسماسرة والمحتالين، إلى جانب الأشكال المتعددة للجريمة المنظمة: (المخدرات، تجارة الرقيق الأبيض، العنف والإرهاب، والفساد، والهدر المعرفي وغيرها).

٢- الطفولة وتعلم السلوك:

الطفل يتعلم من الأبوين أولاً ثم من إخوته ومن أقرانه، لكن الأب والأم يظلان القدوة والملجأ الأمين ومصدر الخبرة، فالأبوة والابوة قيمتان ارتكازيتان تستقطبان وتنشران منظومات من القيم والاعراف وصيغ من التعامل والتفاعل النمطة الطقسية العفوانية الفولكلورية، يمكنها أن تحول المعارف الثقافية إلى أداءات سلوكية تحقق الوصل بين منظومات القيم والمعايير السائدة وحركة الأفراد في المجتمع. إن ما يسميه علماء النفس تقمصاً هو أكثر من تقليد، فالطفل يضع نفسه محل الآخر (الأب والأم) ويقوم ببعض تصرفاته كأنه هو، وبذلك يصبح الأب مثلاً للبنات والأم مثلاً للابن، ولا بد أن يعتمدا على قدرتهما.. ويتحررا من دائرة تأثير الأبوين لكي لا يقعا في شباك العقد النفسية، وخلاصة الأمر إن على الأبوين أن يقدموا لأطفالهما نموذجين صالحين سلوكياً، فكيف تكون النماذج، يكون الأطفال. وفي حياتنا اليومية لا نسأل أنفسنا عما يجب أن يتعلمه الطفل وما لا يجب، بل إننا نتصرف معه وننقل له في الوقت ذاته إن العنف هو جوهر التربية وأداتها، وأن الدلال الزائد هو جوهر المحبة ووسيلتها، وأن التجاوز على حقوق الآخرين هو دليل الذكاء والشجاعة، وأن عدم احترام النظام هو الفرصة الضرورية للتقدم على الآخرين، وأن الغش والكذب وعدم المبالاة هي خيارات لا بد منها للتعامل مع المواقف الصعبة. هذه الأنماط السلوكية التي تربي الطفل عليها تصنع منه أحيانا كائناً عاجزاً، يفتقر إلى القدرة على التسامح والتعامل الإنساني مع الآخرين، كائناً تتفاقم في داخله المشاعر العدوانية، والرضا بما ليس له به حق، وفي حالات كثيرة يصبح ممن يتجاوزون على القانون والنظام، لأن قدرته على المنافسة الطبيعية مع الآخرين محدودة وفرص تجاوز أزماته ضيقة، وهكذا تتفاقم الرغبة مع الإمكان، والطموح مع الفرصة المتاحة.

فالطفل يرغب ويطمح ويريد لكنه حين يحاول الوصول الى الهدف يسترجع الخبرة التي حصل عليها في مسيرة حياته ، فان تمكن معتمدا على نفسه نجح ، وان فشل وجد نفسه في دائرة التجاوز والانحراف والعجز ومن المؤسف ان كثيرا من مدارسنا إذ تهتم بتقديم المواد العلمية للطفل فإنها تغض النظر عن تقديم توعية اجتماعية وأخلاقية وروحية لا غنى عنها لبناء شخصية واضحة، تقدر المسؤولية والامانة والعمل الجماعي ، وروح التسامح ونبذ العنف، ومن المؤسف أيضا ان بعض الأسر تشجع أطفالها على ممارسة العنف والعُدوان اعتقادا منها ان ذلك ينمي في الطفل روح الإقدام والشجاعة ، وهو اعتقاد خاطئ ينعكس سلبا على الطفل والمجتمع معا.

ان التفكير بأمن المجتمع يبدأ من الأسرة ثم المدرسة، ومن خلال تنشئة سليمة للأطفال تعتمد اللسان قبل اليد في التعامل، والعقل قبل الانفعال في اتخاذ المواقف، والتسامح قبل الانتقام في بناء العلاقات مع الآخرين، ولتحقيق ذلك كله لا تكفي النصيحة اللفظية والخطابات المجردة، فالطفل يرى ويسمع ويقلد النموذج الذي يراه شائعا في بيئته، فيتعلم منه الصالح او الطالح ، إن كثيرا من الناس يرى في التعليم جانبه الشكلي والمهني (قراءة وكتابة وبعض العلوم) والواقع أن التعليم استثمار لرأس المال الاجتماعي، يأتي مردوده على صعيد الفرد والمجتمع في مرحلة لاحقة، فالعلم قوة واستثمار، ومبادرة وانجاز ، وتنظيم لعلاقات الزمان بالمكان. ان من حق الطفل ان يثبت ذاته وعلى الأسرة ان تدعم وتعزز سلوكه الايجابي العبر عن قدراته واختياراته، وان لا تقلل من شأن مهاراته، والتفكير الحر، احد مؤشرات قوة الشخصية، فلا يجوز ان نرغم الطفل على ان يتخلى عن آرائه لجرد انه صغير، أو انه (لا يفهم مصلحته)، فالطفل كائن مفكر، له حقوق ، وعلينا ان نعلمه بان كل حق للإنسان امامه واجب، وان الموازنة بين الحقوق والواجبات هي إحدى ضرورات استمرار الحياة في المجتمع.

سنوات الطفل في المدرسة الابتدائية هي المقدمة المهمة لسنوات الدراسة اللاحقة، وهي فاتحة مستقبله العلمي والمهني، والبيئة التي تتفتح فيها قدراته العقلية، وطاقاته النفسية، والأسرة: أب وام وإخوة، مسؤولون عن نجاح تجربته، شركاء في نجاحه وفشله، فالأسرة كمدرسة أولى لابد أن تتواصل وتتكامل مع المدرسة الرسمية ففيهما معا تنمو شخصية الطفل، وعليهما يعتمد المجتمع في ظهور أجيال قادرة على الانجاز والطاء وتحمل الامانة بمسؤولية تضامنية اجتماعية.

المدرسة إذا خطوة نحو مرحلة جديدة في حياة الطفل لكنها مرحلة قد تصبح فيها البشائر الايجابية مقدمات سيئة لمرحلة خطيرة يضيع فيها الطفل بين أسرة تجهل كيف توجهه، او تهمل توجيهه ، وبين مدرسة يهمل المعلمون فيها وظيفتهم التربوية الحقيقية ويتمسكون بالوظيفة التعليمية المهنية.

ان نجاح الطفل في حياته المقبلة يعتمد علينا ، كأباء وأمهات ، يعتمد على مدى نجاحنا في بناء شخصيته المرنة، القادرة على التفاعل مع الآخرين، المنفتحة على الخبرة الجديدة، المتمسكة بالقيم الأخلاقية التي يحترمها المجتمع والمثل التي يسعى لإشاعتها ، إن دور الأسرة يستكمل في المدرسة ، فالتعليم ليس مجرد امتلاك لخبرات القراءة والكتابة والعلوم، بل هو أيضا عملية تمكين على الحياة في المجتمع من خلال الالتزام بثقافته وموجهاته الأخلاقية والروحية والإيمان بأهداف الجماعة، ودعم تماسكها، وتعزيز أمنها واحترام قوانينها، وإذا كان الطفل في البيت يحظى ببعض مزايا الحرية غير المنضبطة تماما فإنه في المدرسة سيتعلم ان للزمن قيمته، وان للمكان قدسيته، وان هناك ضوابط لابد له من احترامها وتنميط سلوكه على أساسها.



إن عملية الإعداد الاجتماعي تعلم الطفل كيف يكبت الرغبات التي يرفضها المجتمع، أو كيف يروضها ويدجنها، وكيف يطلق الطاقات التي يحتاجها المجتمع وتتم هذه العملية من خلال الموازنة العقلانية ما بين الثواب والعقاب، وتفقد قيمتها الثقافية والإنسانية إذا اعتمدت على التعنيف والإهانة والإساءة، فالطفل يتعلم من خلال القدوة الحسنة، وتكرار السلوك السليم والنصيحة العقلية، ولا يتعلم من خلال العنف.

٣- القيم الاجتماعية والفساد.

شكلت القيم - في نسقها الفردي والجماعي - إهتماما دائما لدى المفكرين ورواد العلوم الاجتماعية، وأضحى شكل الاهتمام بها وبمضمونها وعلاقاتها بمفردات البنية الاجتماعية للمجتمع الانساني أو مستوياتها منفردة ومتفاعلة فارقا بين أعمال المفكرين وبين النظريات الكبرى في العلوم الاجتماعية، فالنظريات المثالية الساعية الى التكامل والتوازن الاجتماعي رأتها كما لو كانت معطى اساسيا من معطيات الحياة الانسانية، وبالتالي كلما اتسعت دوائر الاشتراك فيها وانتشرت بين غالبية الافراد والجماعات كان ذلك اساسا من أسس الاستقرار الاجتماعي والمحافظة على الاوضاع والعلاقات الاجتماعية القائمة. فالقيم في هذا الاتجاه من أهم محددات الوجود الاجتماعي للأفراد والجماعات والمكانات الاجتماعية، ويكون العكس صحيحا تماما، فعندما تتباين القيم على مستوى الافراد والجماعات، وتتناقض أهدافها مع بعضها البعض، وتصبح الوسائل المحددة من قبل النظم والمؤسسات غير قادرة على تحقيق الاهداف التي حددها النسق القيمي العام للمجتمع، يصاب المجتمع بحالة من فقدان المعايير (Normlessness) ، او كما يسميها عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركايم (E. Durkheim) بالانومي (Anomie) أو خلل القيم وفقدانها لأدوارها التوجيهية كما بين ذلك روبرت ميرتون (R. Merton) أحد أهم وابرز منظري هذا الاتجاه.

إن هذه المقاربات التحليلية تنطلق من مسلمة أساسية ترى صعوبة الفصل - على مستوى الافعال والممارسات - بين مايتصل بقيم الناس ومايرتبط بالخبرات والمؤسسات والعلاقات التي يعيشها ويخبرها المواطن. وإذا كان التاريخ هو الزمان الجمعي للمجتمع، أي هو تاريخ المجتمعات المعبر عن الحركة الكلية في مجرى الحياة الجمعية، فإن القيم بوصفها السداة التي تضم لحمة الخيوط الدقيقة في تماسك النسيج الاجتماعي، ليست مطلقات خارجة عن السياق المجتمعي، إنها مرجعيات يرر الناس وفقا لها - أفرادا وجماعات - مواقفهم واختياراتهم وتفضيلاتهم، ومايرونه جورا أو عدلا، خطأ أو صوابا، وتتجلى هذه المرجعيات عبر ممارسات قابلة للرصد، وهي تتحدد بحصاد ظروف وجودهم الاجتماعي الذي جمع بين خصائص الفرد، كالتعليم، والعمل، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، والثقافة التي يعيشها (ريفية أو حضرية)، وتأثير المؤسسات التي يخبرها الناس، بدأ من الأسرة والمؤسسة التعليمية، مروراً بالاعلام والمؤسسات الأخرى التي يتواصل معها. وهذه المؤسسات ليست أوعية خاوية من المحتوى وقواعد السلوك، وإنما يتأثر محتواها بحصاد سياق مجتمعي، له تضاريسه التوزيعية للثروة والسلطة، وله تجليات تاريخية ومعاصرة تسهم في تشكيل المرجعيات القيمية.

أ- القيم الاجتماعية وحكم القانون .. التداخل والتناقض :

القانون هو القاسم المشترك لمسيرة الحياة اليومية التنظيمية للمجتمع في عمليتي صنع وتنفيذ الخطط والبرامج ، وفي ظل التداعيات التي يشهدها المجتمع العراقي اليوم يبقى التحدي الأول هو كيفية الحفاظ على النسيج الاجتماعي ، مع مواجهة المخاطر المتزايدة التي تتسبب بها السلوكيات المنحرفة في حياة قسم كبير من البشر، ذلك أن الكثير مما نلاحظه اليوم من ممارسات وسلوكيات يومية خاطئة تطفو على السطح لتشجع الفوضوية وعدم الانضباط أو احترام القانون والاعتداء على مشاعر وحقوق الآخرين ، إنما هو ناجم عن تأثر المؤسسات المجتمعية وإلى حد كبير بالمحيط الثقافي والاجتماعي المحيط بها ، فالمجتمع في كثير من الأحيان يسير تلك المؤسسات وليست المؤسسات هي التي تؤثر في المجتمع وتقوده ، إنها دوافع اجتماعية تذكرها تناقضات الحياة العراقية، ففي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية اليوم تجد الوساطة والمحسوبية والوصولية والمداهنات والتسلق وطلب الولاية والمناصب والتدخل في العلاقات ، كلها تعبير عن كبت داخلي للاستحواذ على القوة والمال والجاه (٨) ، وهذه الظاهرة تبرز بشكل واضح في المجتمعات التقليدية ، إذ تسبق فيها تكويناتها الاجتماعية تنظيماتها السياسية، ذلك إن المجتمع (society) إنما يكون فيه أسبق زماً وأقدم عمراً من الدولة (State) ، هذا السبق للمجتمع على الدولة في المجتمعات التقليدية ومنها مجتمعنا، زاد في حجم المجتمع على حساب الدولة إلى الحد الذي يمكن فيه للمجتمع من أن يحتوي الدولة نفسها، ومما يلاحظ أن مثل هذا التفاوت بين ثقل وفاعلية كل من المجتمع والدولة، إنما يبرز في اختلاف وظيفة كل من هذين النظامين ، وهنا تبرز الفجوة بشكل واضح بين الأقوال والأفعال يجعل من إمكانية تحقيق التنمية البشرية المستدامة صعباً ومعقداً يتطلب فيه تضافر الجهود المجتمعية القائمة على إعادة تثقيف المجتمع بغرس قيم احترام القانون وحقوق الآخرين وإشاعة ثقافة التسامح والحوار وحق الاختلاف في الرأي وجعلها أولوية وطنية تمكنه من تجاوز المحنة وتجعله مجتمعاً أكثر تحضراً وإنتاجاً وقوة.

ب- المواطنة وحكم القانون :

تمثل المواطنة المشاعر التي يتمتع بها المواطن وبموجبها يتنازل عن مصالحه الخاصة من أجل المصلحة العامة، وهذه المشاعر تنمو وترعرع عندما تكون الدولة عادلة في توزيع الثروات وحماية لحقوق الفرد المدنية والسياسية ، وتؤدي خدمات التربية والتعليم والأديان والأفكار الاجتماعية دوراً محورياً في تنمية تلك المشاعر التي يعبر عنها المواطن بأشكال مختلفة: (العمل الطوعي، والحرص على دفع الضرائب، والمشاركة في الانتخابات، وحماية الحق العام... الخ) .

ولكن في العراق اليوم ، ثمة إشكاليات تتعلق بعلاقة المواطنة بحكم القانون بعد أن تشكلت في الحس الجمعي للناس وخلال حقبة طويلة، بعض الممارسات والسياسات البعيدة عن الشعور بالمواطنة، فبدلاً من حماية حقوق الفرد (المادية والمعنوية)، كانت في واقع الحال سبباً مباشراً في هدر تلك الحقوق ، فولدت تلك الممارسات في نفس المواطن المحروم حقداً أو ضبابية جعلته يتأثر من الدولة وممتلكاتها.



وقد تجسدت تلك الممارسات بشكل واضح بعد نيسان ٢٠٠٣، عبر عنها بعض الأفراد بحالات النهب والسلب للمصالح العامة والتعدي على الحقوق الخاصة للآخرين، حيث شاعت المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية، وبعبارة أخرى أدت تلك الممارسات والسياسات الخاطئة إلى طغيان الأنا ومن ثم التعارض الكبير وعدم التوافق بين المصالح الخاصة والعامة، وهي من وجهة نظر الكثير من الباحثين العامل الرئيس في استفحال مشاكل الفساد الإداري والمالي في العراق.

يمكننا القول هنا ان غياب المواطنة الصالحة يؤدي إلى شيوع الفساد المالي (التجاوز على المال العام)، والفساد الإداري (غياب الشخص المناسب في المكان المناسب، أو عدم أداء العمل بالشكل المطلوب، وطغيان ثقافة الولاء بدلا من ثقافة الأداء والانجاز).

ويقدم الوردي تحليلا علميا معمقا لحالات التجاوز التي يمارسها العراقيون على الحق العام وخرق القانون، إذ يرى أن العراقيين منذ العهد العثماني يعدون الحكومة عدواً لهم، فهم يفتخرون بعصيان أوامرهم، ويحتقرون من يتعاون معها، وإذا جاءهم هارب من الحكومة ولجأ عندهم «خيلاً» فالمفروض فيهم ان يخفوه ويدافعوا عنه ويضللوا رجال الحكومة عنه(٩).

وقد بقيت هذه العادات الاجتماعية شائعة بين الناس حتى أيامنا هذه، ولا يزال الكثيرون منهم لا يحتقرون من يخالف القانون، أو يكسر مصابيح الشارع، أو يخرج على صف الانتظار، أو يعاون اللصوص، وربما احترمه بعضهم وعده رجلاً قويا يتحدى الحكومة ولا يخاف منها (١٠). بل ان بعض الممارسات غير القانونية يعبها البعض دليل شطارة وعنوان ذكاء.

ج- قيم قديمة وتبريرات حديثة :

توجد الآن جملة من نماذج يتكرر تداولها على مرأى من العين تقوم بدعم أساسات العديد من مظاهر الانحراف ومنها الفساد ومشاكل التعدي على سلطة المجتمع (الاعتداء على ممتلكات الآخرين، واتلاف الممتلكات العامة، وعدم الالتزام بالآداب العامة وغيرها).

وليس ثمة شك في أن أهم المشاكل، التي تشكل تحدياً لعملية الاندماج والشراسة في مجتمعنا، هو طغيان ثقافة وقيم الغلبة المستمدة من البداوة والمبنية على مبدأ أخذ الكثير بأقل القليل بغض النظر عن حقوق الآخرين ودون حساب درجة الاجتهاد ومستوى الإنتاجية، وقد استشرت هذه المنظومات القيمية وتجزرت في ظل ضعف سلطة الدولة التي أعقبت ظروف الاحتلال عام ٢٠٠٣، وإتاحة الفرصة للثقافات الفرعية في التعبير عن مكنوناتها التي لا تنسجم بالضرورة مع آليات الضبط القانونية والرسمية والأخلاقية، فخرجت سلوكيات من عقاليها لتشيع معايير إنحرافية لا تنسجم مع آليات الضبط المجتمعي الصحيحة، ففي ظل هذه المنظومة لم يكن مستنكراً أن يجاهر اللص أمام زملائه بأنه استولى واغتصب أموال الناس أو الدولة دون وجه حق، وكذلك الطالب يتفاخر أمام زملائه بأنه غش في الامتحان، أو ذلك الخريج الذي لا يخجل من وصف وظيفته التي حصل عليها للتو بأنه بالكاد يقوم بأي عمل ليجد الجالس من حوله يحسدونه على ذلك! إن المشكلة الحقيقية تكمن في أن الكثير من الناس قد تربوا على مبدأ (إذا لم تظلم الناس تظلم) ومقولة (إذا لم تكن ذنباً أكلتك الثعالب).

٩- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥، دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٥، ص ٣٠١.

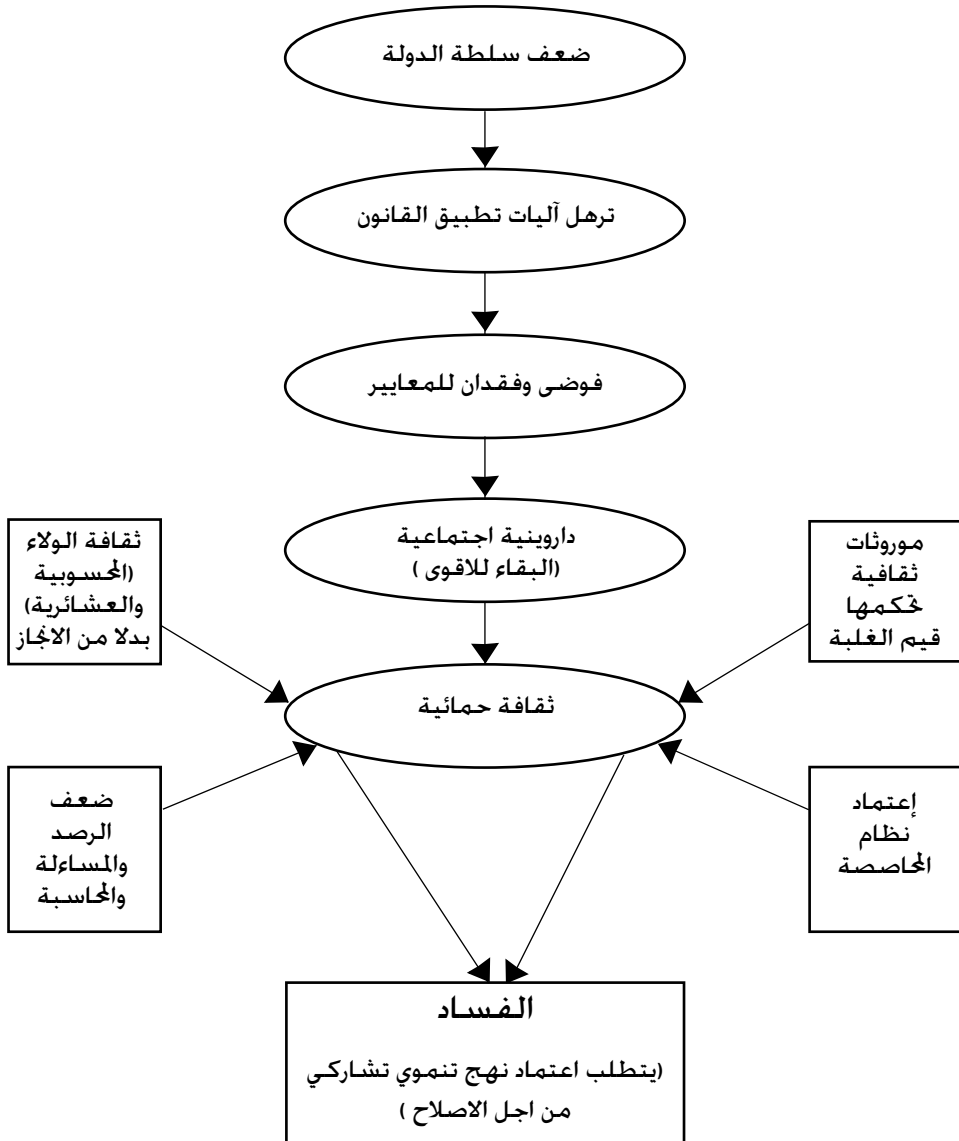
١٠- المصدر نفسه.

انه قانون الغاب الذي يفترس فيه البعض بعضا كلما لاحت في الأفق فرصة، دونما رادع أخلاقي ولا مراعاة لحقوق الآخرين ، لقد هان على الناس الظلم حتى إنهم استسهلوه فلا الظالم يحس بظلمه ولا المظلوم يعي ما يقع عليه من ظلم! فالكل يتوهم ان الوضع المتراخي المطاطي وغير الانضباطي يتيح الفرصة للحصول على ما ليس له، فالיום مظلوم وغدا ظالم! المهم هو أن تتحين الفرصة وتفوز بالغنيمة قبل غيرك وتحصل على قصب السبق في صراع محموم وتنافس شديد في لعبة لا تخضع لقوانين وأنظمة ولا لمنطق وقيم سوية رشيدة!

ان إثارة العوامل الكامنة في البنية الاجتماعية لحساب الهويات الفرعية دفعت العديد من المختصين وفي مقدمتهم برتراند بادى Badie للبحث في التدايعات الناجمة عن هيمنة تلك الثقافات، إذ يؤكد . حيث يوجد نظام سياسي هش يعاني من ازمات في شرعيته تستطيع المؤسسات التقليدية (ذات الهويات الفرعية) أن تحسن نفوذها وقدرتها التعبيرية بغاية السهولة، من خلال ابراز ما في شرعيتها القائمة على التسلط والقهر(١١).

١١ - عبير أمين، تزييف وعي الشباب بين العولة والدعاة الجدد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٦.

مقاربة نظرية تبين اشكاليات التداخل بين القيم والموروثات الثقافية وحكم القانون



٤- أفق للمستقبل

«لا يستطيع كل فرد منا إلا تحقيق القليل، لكننا معا يمكننا تحقيق إنجازات كبيرة.

هيلين كيلر (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧)

إن الرؤية المستقبلية الواسعة الداخلة هنا هي أحد العوالم الأفضل بكثير الذي يمكن أن نطمح اليه من الناحية الواقعية. ويمكن تحقيق هذه الرؤية من خلال استراتيجيات أكثر إتقاناً بوضع مزيد من الأهداف الطموحة وتصميم سياسة وطنية أكثر تأثيراً من أجل استخدام تلك الاستراتيجيات. ومن أجل إيجاد بيئة تنموية أفضل، يترتب على الجميع اعتماد نماذج غير تقليدية لمواجهة المخاطر وإعطاء نظرة جديدة لحلول المشاكل التي تواجه مجتمعنا. وإذا ماتم توحيد الكلمة للوصول إلى الأهداف المنشودة، فإن الجميع يمكن أن يخطو خطوات كبيرة نحو تحقيق رؤية طموحة للمستقبل. ومن خلال استخدام أفضل ما هو متاح لنا من استراتيجية وتعبوية وبنية وتنظيم في مواجهة الخطر الأكبر والتحدي الأعظم.

جزء من مشكلتنا في العراق اليوم، هو تلك المساحة التي يجب ملؤها بين الدولة والمواطنين، في الفكر والتشريعات والمؤسسات وأنظمة العمل وتغيير الثقافات، مع الاعتماد على النظام الاقتصادي المركزي لعقود طويلة واكبت ثقافة مركزية ظلت لسنين عديدة. وجزء آخر من مشكلتنا يعود إلى عدم القدرة على تحديد ساحات فض الخلاف السياسي أو التعبير عن الرأي بالطرق الموضوعية، فيتم اللجوء إلى تشويه ما تحقق من نتائج دون القدرة على تحديد مساحات الاختلاف وحدود الاختلاف.

وكل تلك الأمور في حاجة إلى جهد كبير من جانب كل المؤسسات. وهنا تقع مسؤولية كبيرة على منظمات المجتمع المدني، لأنها هي التي تملأ المساحات بين الدولة والمجتمع في مثل هذه الحالات الناشئة الجديدة. إنها تمثل جسور التواصل وتوصيل المطالب والتوعية بالسياسات، لذلك لم يكن مفاجئاً أن يأتي تقرير التنمية البشرية العراقي لعام ٢٠٠٨ ليلفت الانتباه إلى دور منظمات المجتمع المدني، ويدعوها للمشاركة مع الحكومة والقطاع الخاص، باعتبارهم شركاء أساسيين في التنمية، وليوضح جوانب الشراكة القائمة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة تحديات وظروف ما بعد الأزمة.

لنقارن اليوم بعض التجارب العالمية بين الدول الفقيرة والغنية، فإننا نجد أن مصادر الرخاء والازدهار لا تعود إلى العمق التاريخي، ولا لتوفر الموارد الاقتصادية، ولا لنوع الديانة أو لون البشر، بل نجد أن الدول المتقدمة اليوم تتصف بشكل عام: باحترام المواطن للقانون، وبأداء العمل الطوعي، وبالأداء الأمين للأعمال، وبالقبول للطرف الآخر، وبالإيمان بالقيم الإنسانية وغيرها. وقد أظهرت دراسة علمية قام بها إين ولكر Ian Walker رئيس معهد فريزر الكندي Fraser Institute، حاولت أن تفسر حالات الرخاء الاقتصادي في بعض الدول (شملت الدراسة ١٣٥ دولة)، أن متطلبات الحرية الاقتصادية مهم، ولكن العامل الأكثر أهمية هو تطبيق سيادة القانون. واثبت العديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين سيادة القانون (من جهة) ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الاستثمارات الأجنبية، والعمالة، وحرية التعبير والشعور بالمسؤولية، وعكسياً مع نسبة البطالة، ونسبة الفساد، وسوء توزيع الثروة (١٢).

١٢. كمال البصري، المواطنة الصالحة والمشكلة الاقتصادية، دراسة منشورة على موقع معهد التقدم للسياسات الإنمائية بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٣.



أ - حكم القانون والبحث عن العدالة :

إذا كانت سيادة القانون تعني احترام المواطن للقوانين والتعليمات العامة، وان هناك نوعاً من التوافق بين المصلحة العامة والخاصة، فإن تجارب الكثير من البلدان اليوم تظهر ان الحالة الاقتصادية المتطورة لم تكن لتتحقق دون توفر التشريعات القانونية المناسبة واحترام سيادة القانون، وتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً رائداً في هذا المجال، فلم تكن حالة التطور الكبير في دبي ناجمة عن سخاء الطبيعة ولا للطبيعة المتميزة للإنسان الإماراتي، مقابل ذلك نجد تراجعاً وتقهقراً في تجارب الإصلاح في روسيا وبعض دول أميركا اللاتينية بسبب غياب الأسس الضرورية لسيادة القانون (١٣)، وفي البوسنة أدى التعدد العرقي والولاء له وغياب الشعور بالانتماء للوطن الواحد الى فشل كثير من الجهود الإصلاحية.

وفي العراق اليوم تمثل مؤسسات مكافحة الفساد، على سبيل المثال: (لجنة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، المفتشيات العامة في الوزارات، الجهات الفاعلة والحاسمة في مكافحة الفساد)، وهي في الوقت ذاته يمكن أن تسهم في جعل الإدارة العامة أكثر فاعلية من خلال الحد من عمليات الفساد وتحسين إدارة الموارد وملاحقة الفساد، جنباً إلى جنب مع المؤسسات القضائية، كما أنها يمكن أن تزيد من ثقة الشعب في الدولة، وبالتالي المساهمة في تعزيز حكم القانون والعدالة في العراق.

إلا أن القدرات المؤسسية لمؤسسات مكافحة الفساد تعاني من ضعف الهيكلية والضعف لأسباب عدة أهمها: عدم وجود خط الأساس والدراسات العلمية التي تستقصي حجم وتأثير المشكلة، وضعف رأس المال البشري (وبخاصة الهيئات التي أنشئت حديثاً)، التدخلات السياسية، وضعف الالتزام السياسي في مكافحة الفساد، وعدم وجود اتفاقات مجتمعية قوية لمكافحة الفساد على مستوى الدولة والفرد، فضلاً عن ثقافة المحاصصة المعتمدة على معايير الولاء بدلاً من معايير الأداء والانجاز، جميعها عوامل أسهمت في إضعاف قدرة المؤسسات على العمل بثقة واستمرارية، وانطلاقاً من هذا المنظور ينبغي أن يسعى الجهد التنموي الحقيقي إلى توفير كل القومات الثقافية الفعالة بما فيها توظيف الثقافة الشعبية والتراث الحي- لدعم خلق ثقافة وطنية إنسانية مشتركة متطورة ضماناً للتماسك الاجتماعي وتعزيز الضبط الاجتماعي وتدعيم الوحدة والولاء الوطني، والتواصل والحوار الحر بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، وهذا يقتضي العمل على مختلف الجبهات، وبخاصة من خلال منظومات الثقافة والتعليم والإعلام، لتعظيم الجوامع واحترام الفروق، والحرص على ترسيخ قيم الإنصاف والمواطنة ومعانيها ورموزها دون تعصب أو انغلاق.

إن بناء برامج فاعلة تنموية لتعزيز الأمن الاجتماعي إلى جانب تعزيز حكم القانون وبناء منظومات فاعلة للقيم المشتركة، تعني نطاقاً واسعاً من أشكال التدخل، وهي تشمل المخططات الإسهامية التي يتسنى من خلالها لجميع شرائح المجتمع بناء منظومات قيمية تسهم في مقاومة المخاطر وتوفير مدى عريض من المنافع للقطاعات السكانية المستهدفة، وتتمثل واحدة من الأهداف الملحة في ذلك الحد من تأثير الصدمات المؤقتة من أن تصبح مصدراً لفقر مدقع طويل الأمد يهدد بالنتيجة الأمن الإنساني.

وفي سياق تعزيز الضبط المجتمعي، فإن بإمكان برامج الحماية الاجتماعية والتي يتم تنفيذها كجزء من إستراتيجية أوسع للتكيف من خلال توفير مظلات أمان اجتماعي، أن تؤدي دوراً حيوياً في مساعدة الفقراء والفئات المهمشة على تفادي المخاطر وتجنب الارتكاسات طويلة الأمد في التنمية البشرية.

ان تحقيق البرامج والسياسات لمواجهة مظاهر الفساد والتصدع يتطلب المضي الى أبعد من ذلك ، فاعادة بناء منظومات القيم من اجل الانسان والمجتمع لا تتحقق بالعمل الفكري فقط، بل تعني بناء التقدم على اسس منصفة وشاملة ، تعني تمكين الناس من المشاركة الفعالة في التغيير، تعني ضمان تحقيق الانجازات من غير المساس بحقوق الاجيال المقبلة ومواجهة التحديات ليست أمرا ممكنا فحسب بل هي ضرورة وضرورة ملحة اليوم أكثر من اي وقت مضى.

ب- النهج التنموي التشاركي و المصلحة المشتركة:

يستخلص من التجارب العديدة عن الفشل والنجاح عدد من الدروس القيمة التي يمكن لها أن تزيد في المعلومات وتنضج الآراء ، وتظهر جميع تلك القصص أهمية الاهتمام المتوازي باعتماد النهج التنموي التشاركي بجميع أجزاء منظومة النهوض ، وهذا لا يمكن أن يحدث الا إذا وجدت الرؤية الشاملة (Strategic Vision) والعزيمة الصادقة والمهارة العالية والاداء النوعي ، إن الاهتمام والتركيز على جانب واحد دون آخر، جر الولايات للعديد من الامم والشعوب ، فمن هذه الامم من اهتم بالاقتصاد دون غيره، ومنهم من اهتم بالجيش وتضخيم آله العسكرية، ولكن النتائج كانت مخيبة للامال، وفي هذا السياق يقول محمد الانصاري : لقد جربنا مختلف الحلول ولكنها لم تقدم لنا الانقاذ، فقد تصورنا ان التربية وحدها هي طوق النجاة وهي عصا موسى ولكن كان الحل التربوي بمثابة وضع قطعة خشب جميلة وصقيلة في جانب واحد محدود من سفينة كبيرة مبحرة في جو عاصف ، وجوانبها الأخرى تعاني من التشقق والثقوب ، وهكذا بينما كانت الامة العربية ماضية في الحل التربوي ، تنشئ المدارس وتبعث البعث ، جاءها الماء المندفع من الجانب الاجتماعي ومتغيراته الكاسحة، فاحتل توازن السفينة، وضاعت تلك القطعة الخشبية الجميلة الصقيلة التي سهر على تركيبها رجال التربية ، في غمرة المشاكل الاجتماعية منذ منتصف هذا القرن ، وضاع الجيل الذي تربي في المدارس والمعاهد والجامعات في خضم هذه المشكلات الاجتماعية التي كانت أكبر من كل النظريات والمعارف التي تعلمها على مقاعد الدراسة (١٤).

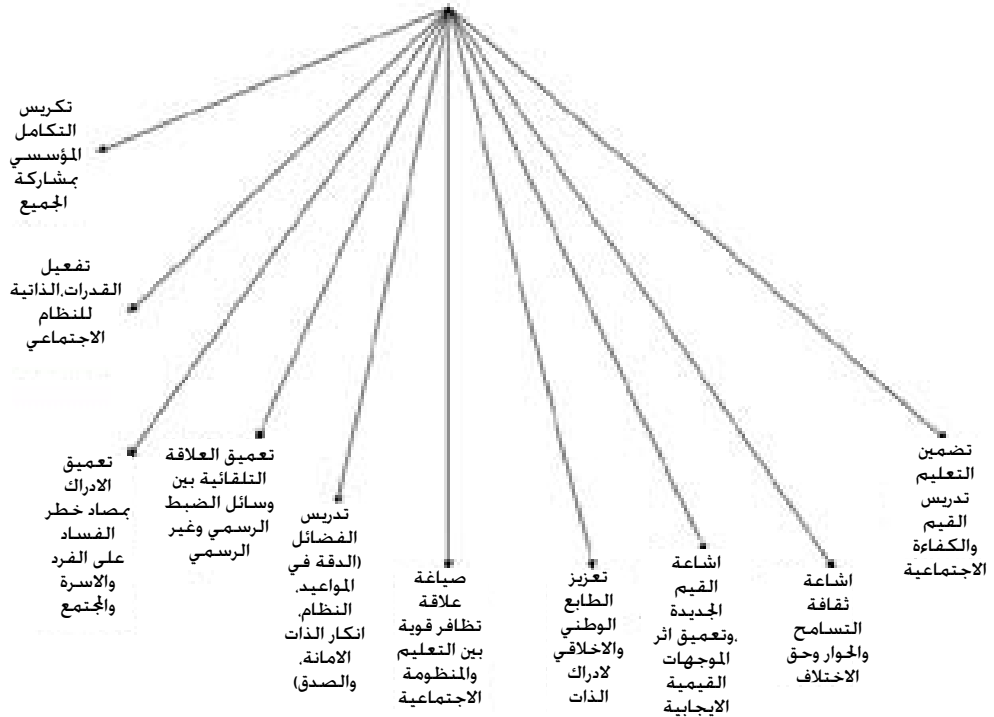
لقد جربت العديد من المجتمعات النامية كل هذه الحلول ، لكنها لم تقدم الحلول التي تنقذ المجتمع مما اصابه من وهن وتدهور في منظوماته القيمية وتخلف في مؤسساته البنوية. لذلك يؤكد الانصاري على اننا بحاجة لرؤيا شاملة تتخطى الجزئيات وتتناول الكليات تناولا شموليا من الناحية الفكرية والاجتماعية والروحية والمادية والنفسية والاقتصادية، وضمان نجاح ذلك هو القدرة على استصحاب المجتمع في مشروع النهضة، فالطريق للنهضة طريق شاق وطويل ويحتاج كما قال (المهاتير محمد) الى الكثير من التضحية وإن لم نقدمها نحن لن يقدمها لنا أحد (١٥).

١٤ - محمد الانصاري، تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص ٥٢ .
١٥ - د. عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص ٢٠٢ .

ج- بناء السياسات التربوية والثقافية لمعالجة الفساد:

ان رسم السياسات والبرامج التي من شأنها تعزيز المنظومات القيمية الايجابية يتطلب صياغة علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية، وجعل التربية والتعليم قضية مجتمعية ، وغرس الاعتزاز بالمواطنة وتدريب الفرد على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية: إشباع الحاجات الأساسية والتخفيف من الفقر والتفاوتات في الدخل ، تكريس التكامل المؤسسي من خلال اشراك الاطراف الفاعلة في المجتمع في عمليات اتخاذ القرارات ، تفعيل القدرات الذاتية للنظام الاجتماعي، تعميق الادراك بمصادر خطر الفساد على الفرد والاسرة والمجتمع ، إشاعة ثقافة التسامح والحوار وحقوق الاختلاف في الرأي ، تعزيز الطابع الوطني والاخلاقي لادراك الذات ، تعميق التماسك الاجتماعي ، تعميق العلاقة التلقائية بين وسائل الضبط الرسمي وغير الرسمي ، إشاعة القيم الجديدة وتعميق اثر الموجهات القيمية الايجابية ، وإستثمار التراكم المعرفي لتحقيق أهداف جديدة ، وهذا التضافر المجتمعي الموصوف من شأنه ان يضمن تواءم نسق التعليم وبنيته ومخرجاته، مع حاجات بناء الانسان والنهوض المجتمعي المنشود.

تعزيز المنظومات القيمية الايجابية لمواجهة الفساد يتطلب:



التوصيات

أن الاوان لكي نجري مراجعة لمنظوماتنا القيمية وأدواتنا التربوية من أجل بناء المجتمع بمؤسساته وبمنظوماته الثقافية والعلمية والقيمية وهو مسار يتطلب من الجميع جهداً استثنائياً، وأن نتحرك الآن حيث يشكل نوعاً من التأمين ضد خسائر من المحتمل أن تكون كبيرة، ولكن لا ينبغي أن يشكل عدم يقيننا لاحتمالية مثل هذه الخسائر أو توقيتها المحدد أو المرجح ذريعة لكي لا نتخذ كل ما يلزم للتأمين ضد هذه الإمكانيات فنحن نعلم أن هناك خطراً داهماً ومحتملاً، كما نعلم أن الضرر الذي يسببه استئراء الفساد بكافة انواعه لا يمكن عكسه قبل مرور وقت طويل، وأنه يزداد مع كل يوم نتهاون فيه عن اتخاذ الخطوات اللازمة للحد منه.

إن التخفيف من مشاكل الفساد يتطلب جهداً مجتمعياً تشاركياً يتبنى سياسات وبرامج لتغيير البيئة الثقافية والاجتماعية تغييراً جذرياً إيجابياً، وهذه المهمة تتجاوز قدرات هيئة النزاهة (الحالية) بكثير، فالمتطلبات وحجم الاختراقات، والإمكانيات ذات الصلة بخلق هذه البيئة لا تقتصر على العمل المؤسسي فحسب، إنها مؤسسية قيمية سلوكية ثقافية، وان وجود هذه البيئة يفترض الالتزام بضوابط ومدونات سلوك واليات يأتي في مقدمتها بناء الثقة بين جميع الاطراف ذات الصلة بقضية مكافحة الفساد، وبدون هذه البنية المجتمعية الداعمة للسلوك النزيه، المحرمة الواضمة للفعل المنحرف، لا توجد اي فرصة حقيقية للانجاز، ولاشك في أن تحقيق الانجازات من غير المساس بحقوق الاجيال المقبلة يأتي من الايمان الحقيقي بضرورة التحرك المجتمعي السريع وبارادة اجتماعية وسياسية واضحة ومعلنة للجميع هو مفتاح لخيارات التدخل من أجل التخفيف من وطأة الفساد وتداعياته.

في اطار ماتقدم توصي الدراسة بالآتي:

- 1- ضرورة ترسيخ منظومات القيم الأخلاقية والوطنية لدى طلبة المدارس والجامعات، فالسلوك الإنساني يحتاج دائماً إلى طاقة إيمانية تدفعه و تغذيه، لاسيما في ضوء المتغيرات التي يعيشها الشباب المراهق بعد سلسلة من التحولات القسرية، وأيضاً في ضوء المتغيرات العالمية التي يعيشها شباب اليوم من عولة وتلوث ثقافي، وقيمي، وذلك من خلال مناهج وبرامج مدروسة وموجهة تقوم بها المدارس لترغيب طلبتها بالالتزام بالقيم الأخلاقية والوطنية والمحاولة دائماً لتنميتها.
- 2- تعليم الطلبة ان الفردية دون تضامن لايمكن ان تكون اساس المجتمع .
- 3- ضرورة أن تركز المدارس والجامعات على تنمية القيم الأخلاقية والوطنية لديهم، وحثهم دائماً على الالتزام بها من خلال أعضاء هيئة التدريس والبرامج المتعددة التي تقدمها لهم خلال فترة دراستهم.
- 4- تدريس الفضائل (الدقة في المواعيد، والنظام، واحترام الزملاء، وانكار الذات...) الامانة، الصدق، قبول الرأي والرأي الآخر.
- 5- التأكيد على تعليم الطلاب القيم الأخلاقية والوطنية من خلال التعلم بالقودة، إذ غالباً ما يمثل سلوك أعضاء هيئة التدريس قدوة لطلابهم. لذلك يجب على عضو هيئة التدريس أن يكون الأخ المخلص، والأب الحنون، والاخ الأمين، في كافة تصرفاته مع الطلاب، لأن المناهج منفردة لا تكفي للتعلم إذا كانت مهمة الجانب العملي والميداني في السلوك.



- ٦- تفعيل دور عناصر المدرسة من مناهج وإدارة وأنشطة وأعضاء هيئة تدريس لتصبح رسالة المدرسة أكثر قدرة على التأثير في طلبتها وغرس القيم الأخلاقية في نفوسهم.
 - ٧- تهيئة مراكز ومصادر المعلومات ، وتوفير المكتبات ومصادر المعرفة المختلفة وتفعيلها من أجل حث الطلبة على القراءة والإطلاع والاستزادة من المعارف، لتكوين الشخصية المتزنة المعتزة بقيمها ، وأيضاً المشاركة الإيجابية من الطلبة في بنائها لأجل تعزيز وتقوية حبها وانتماؤها لديه ، وحرصه عليها.
 - ٨- إعطاء الطالب الفرصة للمشاركة في تخطيط برامج الفصل وبعض أنشطة المدرسة من أجل تعزيز بعض القيم لديه مثل تحمل المسؤولية والشورى والتعاون والمشاركة وغيرها وأيضاً قيامه بها والمشاركة في تنفيذها بمشاركة إيجابية لأن له بصمة فيها.
 - ٩- ضرورة تنظيم دورات تدريبية وندوات ومحاضرات لأعضاء الهيئات التدريسية في كيفية غرس القيم الأخلاقية وقيم النزاهة والامانة والمواطنة لدى الطلبة.
 - ١٠- أن تقوم وزارتا التربية والتعليم على تصميم برامج تعليمية مدعمة تقوم على منظومة القيم الأخلاقية والوطنية وتفعيلها في المجتمع المدرسي وفي المجتمع عامة.
 - ١١- ضرورة المشاركة الإيجابية الفاعلة بين مؤسسات ووسائل التربية من مدرسة وأسرّة ومؤسسات دينية ووسائل إعلام وغيرها والقيام ببرامج مشتركة فيما بينها ويساهم الجميع في نجاحها وتفعيلها.
 - ١٢- العمل على تفعيل دور الأسرة لمتابعة أبنائهم داخل المدرسة والجامعة سلوكياً وأخلاقياً .
 - ١٣- ضرورة التنوع في أساليب التدريس المستخدمة في غرس القيم الأخلاقية والوطنية وقيم الامانة والنزاهة لضمان وصولها إلى الطالب بشكل جيد.
 - ١٤- إعداد نموذج ولجنة مشتركة من الآباء والمعلمين لمتابعة سلوك وأخلاقيات الطلبة ووضع الحلول لها.
 - ١٥- ضرورة الإهتمام بتحفيز اتجاهات الطلبة باستخدام أساليب تساعد على تعلم واكتساب القيم الأخلاقية.
- ختاماً يمكن القول ان هناك الكثير من الفرص التي تبدو أنها ذات قيمة وهي في عالم الواقع لاقيمة لها نظراً لعجز الفرد أو المؤسسة عن تحويل الفرصة الى قيمة حقيقية ، كما ان العبرة لاتكمن في التطور العددي للمؤسسات وللمستفيدين منها، بل في أن تعبر تلك المؤسسات من حيث أنشطتها وغاياتها، عن اهداف السياسة التربوية والثقافية، وأن تجسد مضامينها الانسانية والاخلاقية والوطنية، ولذلك يمكن أن نلاحظ، ان ذلك التطور العددي، انسجم مع ابعاده الانسانية والاخلاقية المطلوبة إذا استهدف تحقيق القيمة الانسانية النبيلة، التي يمثلها الانسان، الذي قام الاصلاح من أجله، ويسعى شركاء التنمية الى بنائه.
- وعلى خلفية هذه الرؤى والمسارات، ينبغي أن تستند السياسات والبرامج في تفاصيلها وخطوطها العامة إلى رؤية شاملة، تستوعب العلاقات الوظيفية المتبادلة بين القطاعات التي تتناولها من حيث التأثير المتبادل ، فالتعليم بقدر ما يمثل من عملية تربوية، لا ينفصل عن عملية تمكين واستثمار الموارد البشرية وتنميتها أخلاقياً ووطنياً ، إن هذه الرؤية الشاملة تصدر عن حقيقة إن المجتمع الإنساني نفسه وحدة غير قابلة للتجزئة.

لقد أصبح السؤال الكبير الذي يعقب فهما لما هو ممكن فعلا واضحا الآن: كيف يمكن للمؤسسات والافراد وشركاء التنمية، في زمن الازمات ، أن يصلوا الى مستويات عالية من الارادة الجماعية والأداء ، ولكن إذا طال الانتظار حتى تغدو الاخطار حقيقية في المجالات الأكثر تهديدا قبل إشراك من هم أفضل قدرة على التعامل، فيكون قد فات الآوان ، والزمن لايعرف التوقف ، والتكاليف شأنها شأن الاخطار، إذ انها تتسارع بمتوالية هندسية.



المصادر

- ١- أمين ، عبير ، تزييف وعي الشباب بين العولمة والدعاة الجدد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ٢- البصري ، كمال ، المواطنة الصالحة والمشكلة الاقتصادية، دراسة منشورة على موقع معهد التقدم للسياسات الإنمائية بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٣.
- ٣- الجميل ، سيار ، بنية المجتمع العراقي: محاولة في تفكيك التناقضات، محاضرة ألقيت في غاليري الكوفة، الاثنين ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.
- ٤- دانيال ، مارك هاينز ، عالم محفوف بالمخاطر: استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة، تعريب : ادهم شاكر عزيمة، مكتبة العبيكان ، الرياض، ٢٠٠٢.
- ٥- الحر ، د. عبد العزيز محمد ، التربية والتنمية والنهضة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠٠٣.
- ٦- الزعبي ، علي زيد و د.خلدون النقيب ، بحث مقدم الى ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: حالة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠-٢٣ ايلول ٢٠٠٤.
- ٧- عبد المعطي ، عبد الباسط ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤٤، ١٩٨١.
- ٨- مصطفى ، عدنان ياسين ، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم: العراق إنموذجا، دار اثراء للنشر، عمان ، ٢٠١١.
- ٩- الانصاري ، محمد ، تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩٨.
- ١٠- الوردي ، علي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥ ، دار الكتاب الاسلامي ، ٢٠٠٥.

11-Robert H. Lauer and Jeanette C. Lauer, "Social Problems and the Quality of Life," McGraw , New York, 2006.